

الفصل الأول

ألمانيا والإصلاح الديني البروتستنتي

تضافرت عدة عوامل على قيام هذه الحركة، نذكر منها تدهور الكنيسة الكاثوليكية في روما، وروح النقد والتحرر من القيود التي فرضتها الكنيسة على حرية البحث والتفكير، وموقف حكام ألمانيا في الوحدات السياسية العديدة، وهو موقف، أملت رغبتهم في التخلص من سيطرة كنيسة روما وتدخل البابا من ناحية، وتطلعهم إلى الاستئثار بأموال الكنيسة، وممتلكاتها الشاسعة من ناحية أخرى، وصكوك الغفران التي شكلت السبب المباشر في قيام الحركة الدينية التي حمل لواءها مارتن لوثر وتطورت تطوراً سريعاً إلى حركة دينية ثورية.

فالإصلاح الديني إذا اتخذ شكل انتفاض للروح العلمانية على ادعاءات الإكليروس والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها ومن ناحية أخرى كانت حركة إحياء ديني ومحاولة للعودة إلى الأساليب الأولى التي درجت عليها الكنيسة المسيحية، ويرجع حدوث الإصلاح الديني في الوقت الذي حدث فيه من ناحية إلى إحساس الناس بأن المساوي المتعلقة بالحكومة البابوية وبالكنيسة قد بدت إذ ذاك على جانب كبير من

الخطورة، ويرجع من ناحية أخرى إلى أن اتخاذ أسلوب جديد في المسيحية أبسط وأكثر روحانية وهي أن الرغبة التي استحوذت في ذلك الوقت على عقول كثير من المتحمسين - قد ظهرت في نفس الوقت الذي تطلع فيه بعض الأمراء العلمانيين إلى محاولة استقطاع بعض من ثروة الكنيسة بعد أن لمسوا قصور مصادر دخلهم التقليدية عن الوفاء بحاجات الدولة المتزايدة.

ورغم أن الحركة الثقافية في القرن السادس عشر كانت حركة قائمة بنفسها متميزة تماما عن الحركة البروتستنتية، فإنها كانت من العوامل التي ساعدت على إنجاحها، فقد أضعفت عناصر التحصيل العلمي الجديد الميل التقليدي إلى تقديس الكثير من العقائد والتقاليد والعادات التي كانت سند الكنيسة الرومانية منذ زمن بعيد، واستطاع الرجل العلماني أن يقرأ لنفسه بعد أن أصبح في مقدوره أن يتعلم الإغريقية والعبرية، وبذلك أمكن له أن يتخطى اللغة اللاتينية - وهي اللغة الرسمية للكليروس الروماني - إلى اللغتين الأصليتين اللتين كتب بهما الكتاب المقدس: فلم تعد نسخة الإنجيل المكتوبة باللاتينية منذ القرن الرابع هي النسخة الوحيدة، إذ كانت هناك نصوص أقدم منها وأقدس يجهلها معظم الإكليروس اللاتين، ولكنها في متناول أولئك الذين يبحثون عن المعرفة، ومن هنا ظهرت فكرة أن العلماني الفاضل يمكنه الاتصال بربه مباشرة دون وساطة من الكهان.

مارتن لوثر:

ولد مارتن لوثر في العاشر من نوفمبر ١٤٨٣ في آيزلين Eisleben وهي بلدة صغيرة في مقاطعة سكسونيا بألمانيا، وكان والداه فقيرين

يشتغلان بفلاحة الأرض وقضى طفولته وصباه في حياة تزاحمت فيها عليه أسباب التعاسة والفقر والبؤس، ولكن أتيح له حين بلغ أشده أن يدرس القانون في جامعة إرفورت Erfurt وكانت هذه الجامعة قد أدخلت في مناهجها الدراسات الإنسانية القديمة كما نظمت في رحابها دراسات دينية متعمقة، وظل لوثر في هذه الجامعة أربع سنوات وحصل على درجته الجامعية، إلا أنه غير طريقه فجأة فدخل في عام ١٥٠٥ ديرا يتبع طائفة القديس أوجستين وأصبح راهباً ينتمى إلى هذه الطائفة الدينية. وتوفر على العبادة، وأخذ نفسه بأسباب الزهد والتقشف وتعذيب النفس ابتغاء التخلص من الخطايا، وعكف على دراسة الكتب المقدسة دراسة مستفيضة.

وأتيحت لمارتن لوثر زيارة روما حين أوفد في عام ١٥١١ في مهمة رسمية ممثلاً لطائفة القديس أوجستين، وفي أثناء مهمته هذه زار كل الأماكن المقدسة فيها، فهاله انهيار المعايير الأخلاقية لدى رجال الدين ومن بينهم البابوات وانغماسهم في حياة التبذل والملذات، وقد علق على ما رآه في روما بجملة معبرة وهي «أن من يذهب إلى روما يشعر بأن عقيدته الدينية تترنح تحت الضربات التي تصيبه من جراء ما يرى هناك». وعاد لوثر إلى وتنبرج وقلبه مفعم بالسخط على رجال الكنيسة. وفي العام التالي (١٥١٢) عين لوثر أستاذاً لكرسى اللاهوت في جامعة وتنبرج، وجعل رسالته الأولى هي التدريس والوعظ، وقد أصاب في كلا الميدانين نجاحاً رائعاً.

وفي عام ١٥١٧ هبط مدينة وتنبرج راهب يدعى حنا تنزل Johan Titzel من أتباع الطائفة الدينية التي تسمى الدومنيكان - جاء لبيع صكوك الغفران. وكان مقرراً أن يذهب جزء صغير من حصيلة البيع إلى

كبير أساقفة ماينز، بينما يحول الجزء الأكبر إلى خزانة الباب ليو العاشر إسهاما في نفقات المبنى الجديد لكنيسة القديس بطرس في روما، وقد كتب أحد المعاصرين «أنه ليس من المعقول مذهب إليه هذا الراهب الجاهل الأحمق حين قال للناس : إنهم إذا ما ساهموا عن طوعية واشتروا الثواب وصك الغفران، فإن تلال سانت أنابورج St. Annaburg ستتحول إلى كتلة هائلة من فضة صافية، وأنه ما أن سمع رنين العملة في الصندوق حتى تكون روح من دفعت الأموال من أجله في طريقها إلى الجنة، وبلغت الوقاحة بهذا الراهب مداها حين قال أيضا مخاطباً جموع الفلاحين إن الرجل إذا ارتكب الخطيئة مع العذراء المباركة نفسها فهذه الصكوك كفيلة بأن تمنحه الغفران الكامل، وهكذا تردى هذا الراهب الأحمق في هاوية سحيقة مالها من قرار وتناول على العذراء المباركة مع مالها من تقدير عميق في نفوس الملايين من المسيحيين والمسلمين، وحرص على ارتكاب الخطايا مع زعم بإعفاء مسبق من العذاب.

والغفران كما عرفه توماس أكويناس Aquinas من أعلام اللاهوت في العصور الوسطى. يقوم أصلاً على ضرورة الندم أو التوبة والاعتراف والجزاء والتفكير. والجزاء أو التكفير بالصلاة والصوم والزكاة. أما فكرة أن البابا قادر على إصدار صكوك غفران فهي من النظرية القائلة بأن القديس بطرس وخلفاءه قد خلعت عليهم ميزة توزيع فيض لا ينضب من الثواب على المؤمنين، وهذا الفيض من الثواب يرجع أصلاً إلى تضحيات المسيح، ثم زاد على مر السنين بالأعمال الخيرة التي قامت بها أجيال متعاقبة من المسيحيين المؤمنين، وقد استعاض البابوات عن الجزاء أو التفكير بقواعده الثلاث، بعمل آخر كالاشتراك في حرب صليبية أو الحج إلى روما في أول كل مائة سنة جديدة، ويسمى الغفران الذي يعطى

بهذه المناسبة الأخيرة بالغفران اليوبيلى، ثم توسع البابا ليو العاشر فى ١٥١٥ فى تطبيق مبدأ التعويض أو الاستعاضة عن الجزاء، حتى صارت هذه الاستعاضة تشمل مجرد الحج إلى روما، وزيارة قبور القديسين، وتقديم الهبات إذا تعذر الحج، كما قرر هذا البابا أيضا أن يسرى مبدأ التعويض عن الجزاء أيضا على الذى يعذبون فى النار، أى الأموات مثل سريانه على الأحياء، وأما أركان الغفران الأخرى، وهى الندم أو التوبة والاعتراف، فقد نسيها القوم بسرعة. وخصوصا عندما صار البابوات يعهدون الى البنوك والمصارف فى ألمانيا - بيت فوجرز Foggers فى أوجزبرج - بعملية ترتيب اليوبيلات أو تحصيل هبات الأموال، فأدى تدخل المصارف والبنوك إلى نقل مسألة التعويض عن الجزاء الذى لا بد من حصوله على كل حال بجانب ركنى الغفران الآخرين التوبة والاعتراف، إلى مجرد عملية تجارية، يكفى الإنسان أن يدفع مبلغا من المال حتى يحصل على شهادة صك الغفران، ولم يكن هناك أنسب لخزانة مرتبة من أن تحوز مورداً سخياً دائماً لا يبذل فيه صاحبه أى جهد ولا يساوره فى المحافظة عليه أى قلق، ويكون قادراً باستمرار على استخدامه لتحقيق فوائد مالية. وحين أسفرت عن نفسها المغريات المالية الكامنة فى ذلك الكنز الروحى، تبددت الأحكام الأخلاقية التى كانت ملازمة لاستخدامه أصلا، ولم يعد هناك إصرار على الاعتراف بالتوبة، بل أصبحت العملية عملية تجارية، واغتصب البابا ليو العاشر ما كان مفروضا أنه من صفات الله وحده، فلم يقصر دعواه على أنه قادر على التجاوز عن العقوبة على الخطيئة فى الحياة، بل إنه قادر على أن يمحو الخطيئة ذاتها، وكانت نتائج هذه العملية من الوجهة الخلقية خطيرة، وخصوصاً فى عصر انحط فيه مستوى الأخلاق، لأن المذنب إذا استطاع أن يشتري صكاً من صكوك

الغفران محبت كل خطاياه ونال الغفران. ونتيجة لذلك فإنه كثيرًا ما كانت تشتري وتباع هذه الصكوك بالجملة وسلفًا لغفران الخطايا.. خطايا الماضي وخطايا المستقبل.

وكان لوثر قد توصل منذ عام ١٥١٥ إلى المعتقدات الأساسية التي آمن بها وألهمته كل ما قام به في السنوات التالية، وقد جرب الصلاة والصوم وصنوف رياضة النفس فلم تجلب له راحة ولا خفت له مثقال ذرة من عبئه المبرح بأوزار خطاياه، وتوصل آخر الأمر إلى أن الإيمان هو الوسيلة لعبور تلك الهوة الشاسعة بين الله والإنسان. فإن الإنسان إذا كان مؤمنًا، فإنه يستطيع الخلاص بالرغم مما استقر في ذاته من شرور مهلكة. أما الحج والاحتفالات الدينية والهمس في المسابح وإيقاد الشموع فلا تعدو جميعًا أن تكون عقبات في طريق الخلاص.

فالإيمان هو شرط الغفران. والغفران هو الثواب على الإيمان. أما الغرض من الصلاة والعبادة بأنواعها فليس التخلص من الخطايا ولكن لإسداء الحمد والشكر للإله الرحيم، وقد اهتدى لوثر إلى هذه العقيدة من دراسته للكتاب المقدس، ومن تعاليم القديس أوجستين (٣٥٤ - ٤٣٠) وتعرف هذه العقيدة باسم عقيدة التبرير بالإيمان.

ونعود إلى أمر حنا تنزل الراهب الذي هبط وتبرج في عام ١٥١٧ والذي امتاز بالإسراف في الحماقة والتهور والجهل حين أخذ يلوح بصكوك الغفران في الهواء وهو يقول «بن الرجل إذا ارتكب الخطيئة مع العذراء المباركة نفسها، فهذه الغفرانات أو صكوك البابا كفيلة بأن تمنحه الغفران الكامل».

وقد أثارت هذه التصريحات الحمقاء. مكانن السخط في نفس مارتن

لوثر وهو القوى في عقله ودينه، وهكذا كانت هذه الحادثة هي السبب المباشر لتحركه لمهاجمة صكوك الغفران، وانتهاز فرصة اجتماع الأهلين على عاداتهم في كنيسة وتنبرج في ٣١ أكتوبر ١٥١٧، وهو يوم الاحتفال بعيد الشهداء، وكان مقرراً أن يتم الاحتفال في نفس اليوم بذكرى تدشين كنيسة وتنبرج، وعلق على باب الكنيسة احتجاجاً مفصلاً يتألف من خمس وتسعين حجة ضد صكوك الغفران.

وفي هذا الاحتجاج لم يحمل لوثر فقط على بيع صكوك الغفران، بل حمل كذلك على الغفران نفسه كما كان معمولاً به في الكنيسة الكاثوليكية منذ قرون، أى أن لوثر هاجم الغفران بقواعده المعروفة: التوبة، الاعتراف، الجزاء، ثم أخذ يسطر عقيدة التبرير بالإيمان التي قال في تفسيرها إن الغفران مربوط فقط بالإيمان برحمة الله، فلا يستطيع البابا التدخل في غفران الذنوب، ثم وجه لوثر الدعوة لمناقشته في هذه الحجج لكل من شاء ذلك من العلماء، ولم يمض أسبوعان فقط على هذا الحادث، حتى كان قد ذاع في كل المانيا نبأ هذه الحجج الخمس والتسعين التي علقها لوثر على باب كنيسة وتنبرج، ومنذ ذلك الحين بدأ النزاع بين لوثر وبين الكنيسة الكاثوليكية.

وفي أثناء مناقشة لوثر مع حنا تنزل وغيره من المؤيدين لكنيسة روما، نقد لوثر نظام الكنيسة وسلطانها العليا بل تعاليمها، وصرح بأن الكتاب المقدس وحده هو القانون الذي يجب الاعتماد عليه في تفسير العقائد، وفي جميع المسائل المختلف عليها.

واخذ لوثر بعد ذلك عدة خطوات متتالية لتنفيذ الإصلاح الديني، فوجه في عام ١٥١٩ الدعوة إلى حكام الولايات الألمانية من الأمراء ومن

إليهم كى يتزعموا هذه الحركة الإصلاحية وكان معنى ذلك أن لوثر قد صحت عزيمته على إرغام الكنيسة على قبول الإصلاح على أيدي أناس من غير رجالها، أى إصلاح الكنيسة من الخارج طالما أنها لم تستجب للدعوات المتكررة بإصلاح نفسها بنفسها. وكان عدد كبير من حكام المقاطعات فى المانيا معداً من قبل لتأييد هذه الحركة الإصلاحية بل والترحيب بها قلباً وقالبا نظرا للمكاسب السياسية والمادية التى تعود عليهم من ورائها.

وقد حدد لوثر عدة أسس أو مبادئ لحركة الإصلاح الدينى التى دعا إليها وكان من بين هذه المبادئ فى رسالته الأولى:

أولاً: إخضاع رجال الدين للسلطة المدنية.

ثانياً: ليس للبابا الحق فى احتكار تفسير الانجيل.

ثالثاً: إباحة الزواج للقسس، وقد تزوج لوثر فيها بعد سنة ١٥٢٥ بإحدى الراهبات واسمها كاترين بورا Catherine Bora.

رابعاً: إباحة الطلاق للمسيحيين.

خامساً: عدم إنشاء أديرة جديدة وإلغاء عدد من الأديرة القائمة وتحويل نزلاتها إلى الحياة المدنية، ثم أعلن إلغاء الديرية والرهبة.

سادساً: إلغاء الحج إلى روما.

وهكذا هاجم لوثر الكنيسة فى سلطاتها وفى عقيدتها معاً. وقد أجابت الكنيسة على هذا الهجوم بأن أصدر البابا لبو العاشر قرار الحرمان ضد لوثر فى ديسمبر ١٥٢٠ واستند البابا إلى أن لوثر يعتنق آراء جعلت منه مارقاً على المسيحية، وكان جواب لوثر على ذلك أن نشر رسالته الثانية

عن الأسر البابلي للكنيسة لإظهار ضعف البابوية ومفاسد الكنيسة، ثم أحرق الحرمان علناً في ساحة كنيسة وتنبرج في ١٠ ديسمبر ١٥٢٠، وبذلك انقطعت كل صلة تربطه بالكنيسة، وصار الانفصال بينه وبين الكنيسة انفصالا تاما كاملا.

وعندئذ طلب البابا من شارل الخامس إمبراطور الدولة الرومانية المقدسة أن يقتض من لوثر وأن ينفذ قرار الحرمان الصادر ضده. وهكذا دعى لوثر إلى ورمز لمقابلة الإمبراطور الشاب والمثل أمام أول مجمع إمبراطوري في يناير عام ١٥٢١ لمناقشته في آرائه، وأصر لوثر أمام هذا المجمع على هذه الآراء، وعندئذ اعتبر خارجاً على السلطة القائمة، وحرّم من حقوقه المدنية. ورغم أن البابا والإمبراطور قد تحالفا لاختطافه والقضاء على آرائه، فإنه ظل لبضع سنوات أخرى معبود جانب كبير من الشعب الألماني، أما مرسوم ورمز، الذي جعل منه خارجاً على القانون، فقد كان منذ البداية قراراً أجوف.

وتدين اللوثرية بالكثير لسياسي وبحاته وجامعة، وكان فردريك الفاضل منتخب سكسونيا هو السياسي الذي أعطى هذه الحركة الجديدة من التشجيع ماكانت في أشد الحاجة إليه في المراحل الحاسمة الأولى من تاريخها فحين أصدر كل من البابا والإمبراطور قرار الحرمان ضد لوثر، تقدم فردريك وحماه من أعدائه ودير له مخبأ بعيداً عن متناول أيديهم في قلعة وارثربرج. وقد أقام لوثر في هذا المخبأ مدة سنة تقريباً ترجم خلالها الإنجيل إلى اللغة الألمانية وكان لهذه الترجمة أثر كبير في إحياء الأدب الألماني، كما أنها جعلت اطلاع عامة الناس على كتابهم المقدس سهلاً ميسوراً بعد أن كان الدين وقفا على القسس.

هذا هو السياسى، أما البحاثة فكان فيليب ملانكتون Philip Melankton وهو ذلك البحاثة الهادئ المتعمق فى الدراسات الإغريقية الذى أمد الدين الجديد فى ديسمبر عام ١٥٢١ بأول كتاب له فى اللاهوت وهو، «كلام معاد» الذى كان أول كتاب ظهر فى الكنيسة اللاتينية منذ قرون معتمداً على الإنجيل وحده. ويرجع معظم الفضل إلى ملانكتون هذا فى وضع فلسفة واضحة للإصلاح اللوثرى.

أما الجامعة فكانت جامعة وتنبرج التى مالبت أن أصبحت المهد الأساسى للتعاليم اللوثرية، وإليها جاء طلاب العلم من جميع أنحاء ألمانيا بحيث غدت بمثابة المركز العظيم للأدب اللوثرى.

وإذا كانت الظروف السياسية التى أحاطت بألمانيا ساعدت على انتشار الحركة اللوثرية. فإن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى سادت أرجاء ألمانيا، جعلت الحركة تأخذ فى مسارها اتجاهات معينة، فقد رأى بعض الألمان فى الحركة اللوثرية فرصة لتنفيذ آراء خاصة كانوا يؤمنون بها وجاءت هذه الحركة التحررية الدينية فشجعتهم على المجاهرة بها، ورأى غيرهم - وهم الأغلبية - فى الحركة اللوثرية فرصة موالية لتحقيق مغانم لهم أو تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية وحدث كذلك أن تطرف بعض المتحمسين لهذه الحركة فى دعوتهم لها، مما أدى إلى وقوع اضطرابات وجعل حركة الإصلاح تقترن بالعنف والفوضى فى كل مكان تقريباً.

وكان منشأ هذا التطرف أن ألمانيا فى ذلك الوقت، كانت تمر بأزمة اجتماعية واقتصادية وروحية نجمت عن انهيار العصور السطى بجميع ماكانت تنطوى عليه تلك العصور من مبادئ اجتماعية واقتصادية

وسياسية ودينية في أواخر القرن الخامس عشر، وهكذا وقعت مصادمات خطيرة أريقّت فيها الدماء وانزعج لوتر من هذا التطور الذى لحق بحركته، وكان حريصا على تحريرها من الأغراض الأخرى، واضطر إلى الخروج من مخبئه لكبح جماح الجماهير.

وأما هذه الحركات المتطرفة فأهمها ثلاث:

(أ) المطالبون بإعادة التعميد

وقد ظهرت هذه الحركة في زويكو Zwiekan في سكسونيا في عام ١٥٢١، وقام بها جماعة من البروتستنت المتطرفين، وطالبت هذه الطائفة بعدم الاكتفاء بتعميد الأطفال والتعميد هو تغطيس الطفل في الماء ثلاث مرات على اسم الثالوث المقدس وهو الأب والأبن والروح القدس وقالت هذه الطائفة إن تعميّد الأطفال وهم في سن مبكرة لا يتمشى مع تعاليم الإنجيل فطالبت عام ١٥٢٥ بإعادة تعميدهم مرة أخرى حين يبلغون الحلم، وكانت حجة أفراد هذه الطائفة أن أركان التعميد الدينية الصحيحة لا تتوفر إلا في التعميد المتأخر وقد أطلق على رجال هذه الطائفة المطالبون بإعادة التعميد أو المعمودية. ونادوا بآراء أخرى غير إعادة التعميد وإن ظلت التسمية الأولى عالقة بهم. وكان على رأس هؤلاء توماس مونزر Munzar وقد تطرف دعاة هذه الحركة، ووقعت الاعتداءات والاضطرابات مما عرض الإصلاح الدينى ذاته للخطر، فاضطر مارتن لوتر إلى الخروج من مخبئه كى يدعو هؤلاء المتطرفين إلى التزام الهدوء والحكمة وساعده في ذلك فيليب ملانكتون.

(ب) حرب الفرسان:

اعتاد الفرسان وهم صغار النبلاء - أن يعيشوا على الحرب وأن يحققوا لأنفسهم عن طريقها مكاسب وامتيازات، وفي بداية العصور الحديثة كانوا قد فقدوا الكثير من هيبتهم وقوتهم وامتيازاتهم بسبب انحلال النظام الإقطاعي بوجه عام في غربي أوروبا، وإن كان مركز كبار الأمراء حكام الوحدات السياسية في ألمانيا لم يتأثر بهذا الانحلال، ولما ضعفت شوكة الفرسان كطائفة ازدادوا عتوا كأفراد وكانوا يهاجمون الفلاحين وينهبون ثروات التجار حتى أصبحوا أخطر طبقة في ألمانيا تهدد الحياة الاقتصادية وتعصف بالأمن والسلام في ربوع البلاد. ولما قامت الحركة اللوثرية، وجدوا فيها فرصة لاسترداد نفوذهم وثوراتهم وكان لوثر قد نادى بتجريد الكنيسة من أملاكها كوسيلة لإرغامها على الرجوع إلى سيرتها الأولى من البساطة والبعد عن أسباب البذخ والمجون واتخذ الفرسان من آراء لوثر ذريعة لمهاجمة الكنيسة والاستيلاء على أملاكها من ناحية والتحلل من سيطرة الأمراء عليهم من ناحية أخرى ومن ثم قاموا بحركة ثورية عنيفة أضفوا عليها الجانب الديني، فاقترحوا الكنائس وحطموا ماكانت تزخر به من تماثيل وصور وزخارف، وهجموا على الأديرة وأهانوا من بها من الرهبان والراهبات.

وقد تزعم هذه الثورة فارسان هما فرانز فون سيكنجن Franz Von Sickingen وصديقه الريخ فون هتن Ulric Huiten وقد وضع الاثنان خطة حربية للهجوم على مدينة تريف Treves (أوترابر Crier واستنجدا بالمدن المجاورة إلا أنها فشلا في ذلك، وانتهى الأمر بمقتل فون سيكنجن

وهرب أولريخ هتن إلى سويسرا سنة ١٥٢٣ ومات بها. ومنذ ذلك الحين استبعدت طبقة الفرسان كعامل أوقوة ذات أهمية في ألمانيا.

(ج) ثورة الفلاحين:

كانت ثورة الفلاحين هي أعنف الحركات الثلاث على الإطلاق وقد قام بها الفلاحون الألمان، ولم تكن هذه الثورة هي الأولى من نوعها في ألمانيا فقد سبق أن قامت ثورات على شاكلتها قبل ظهور الحركة اللوثرية لدفع المظالم التي انهالت على الفلاحين في ظل الأوضاع السائدة في المجتمعات الألمانية وقتذاك.

وعلى أية حال، فقد قام الفلاحون بسلسلة من الثورات واستمالتهم دعوة لوثر إلى الحرية والإنسانية والإخاء الجرمانى، والذين كانوا عند تأييدهم الإصلاح الجديد يرجون الخلاص من العبودية والرق، وعلى ذلك فقد استرشد الفلاحون في اعتناق اللوثرية باعتبارها اجتماعية واقتصادية ناجمة عن موجة التذمر الشديد التي انتشرت بينهم وانهز المطالبون بإعادة التعميد Anabaptists وجود هذا التذمر فتصدوا لزعامه الفلاحين. وعلى ذلك فإن ثورة الفلاحين سرعان ما صارت تحت قيادة توماس مونزر Munzer زعيم المطالبين بإعادة التعميد حرباً موجهة ضد كل سلطة قائمة، كما أصبح الغرض منها هو إقامة مجتمع مسيحي جديد على أساس المساواة المطلقة وشيوعية الملكية.

واشتد عنف هذه الثورة في التيرول وفي أوستريا حيث كانت أغلبية سكانها من الفلاحين، واستمرت الثورة في هذين الاقليمين حتى عام ١٥٢٦ كما اشتد تذمر الفلاحين أيضا في الأقاليم الجنوبية الغربية وكان مونزر يتمتع بنفوذ عظيم هناك.

ومن العوامل التي أدت إلى استفزاز الفلاحين ارتفاع أسعار حاجيات المعيشة ارتفاعاً فاحشاً، واستغل الإقطاعيون هذا الغلاء وأصروا على أن يتقاضوا ضرائبهم عينا من نفس المحاصيل الزراعية، ومن المعروف أن الضرائب قد تؤدي عملاً أو عيناً أو نقداً، وقد استهدف الأمراء الإقطاعيون الألمان من أتباع هذا الأسلوب تحقيق مزيد من الأرباح، لأنهم يستولون على المحاصيل ثم يبيعونها بأعلى الأسعار للطبقات الكادحة.

وقد وضع الفلاحون بياناً صدر في مارس ١٥٢٥ ضمنوه مطالبهم واستهدف هذا البيان إلغاء رقب الأرض وتحديد القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية تحديداً عادلاً، وتحديد ضريبة العشور بحيث تكون مقصورة على الحبوب وإلغاء ما عداها، وتقرير حق كل جماعة في اختيار وتعيين القسس في الكنائس والأساقفة في الإبرشيات وتحديد الخدمات الإقطاعية التي يؤديها الفلاحون لأمراء الإقطاع، وتخطيط جديد لشئون التربية والتعليم بحيث تتمشى مع التعاليم الحقّة التي جاء بها الدين المسيحي. وعلى غرار فعل مارتن لوثر، وطالب الفلاحون أن تنظر مطالبهم في ضوء ماورد في الكتاب المقدس، وأكدوا أنهم لن يكونوا بعد ذلك عبيداً لأن المسيح جعلهم أحراراً.

وكانت هذه المطالب تنسم بطابع الاعتدال والرغبة في الاحتكام إلى قواعد الدين كما جاءت في الكتاب المقدس وقد اتخذت ثورة الفلاحين شعاراً لها «استغاثة بعدالة الله»، وقد اقترنت هذه المطالب بهياج عظيم سرعان ما تطور إلى حرب أهلية أطلق عليها «حرب الفلاحين» وقد ظفرت ثورة الفلاحين بنجاح ساحق في مراحلها الأولى وسقطت

مدن هامة في أيدي الثوار وأزهقت أرواح كثيرة، وقد رأى لوثر في هذه الثورة خطراً يتهدد حركته الإصلاحية الدينية لأن مطالب الثوار هي مطالب مادية واقتصادية واجتماعية والمبادئ التي نادوا بها كانت في نظر لوثر مطالب ومبادئ لا تمت بصلة لحركته الإصلاحية الدينية ومن شأنها لذلك أن تعرض هذه الحركة الإصلاحية لأخطار شديدة. فوصف الثوار بأنهم «الفلاحون المخربون» والذين يسفكون الدماء، وأخذ لوثر يخطب في الناس ويطلب من الامراء ضرب الثورة بكل عنف، وهكذا اجتمعت قوة كبار الامراء والفرسان ضد ثورة الفلاحين، وكانت مدفعيتهم تحصد الثوار حصداً وألقى القبض على زعماء الثورة وأعدموا بعد عمليات من التعذيب الوحشي، ولم ينته عام ١٥٢٥ حتى كانت الثورة قد دمرت تماماً بعد أن بلغ عدد القتلى من الفلاحين نحو مائة ألف.

وبالقضاء على هذه الحركات الثورية، تخلص لوثر من أكبر الأخطار التي هددت مذهبه الجديد في بداية انتشاره، ومن الواضح أن الموقف الذي وقفه لوثر من ثورة الفرسان وثورة الفلاحين إلى جانب رسائله وكتاباتاته تظهر الوسائل التي أراد لوثر اتخاذها لإصلاح الكنيسة، وهي أنه يرغب في إحياء الشعور القومي الألماني وأنه يريد توجيه هذا الشعور لتأييده ضد البابوية، وكذلك فإنه اعتمد في نجاح دعوته على الحكومات الألمانية القائمة أي على السلطات الزمنية. فكان من نتيجة ذلك ان اصبحت دعوة لوثر إلى الطاعة التامة لهذه السلطات القائمة من أركان عقيدته السياسية هذا بالإضافة إلى أنه ابتعد كل البعد عن وسائل الشدة والعنف في نشر مذهبه وعقائده.

على أن حدوث الحركات الثورية المتقدمة دلت على أن دعوة لوثر كانت تلقى قسطاً كبيراً من النجاح في ألمانيا وهذا على الرغم من مقاومة

لوثر نفسه لهذه الحركات الثورية، وقد شعر الأمراء الكاثوليك بالخطر المنتشر من استفحال أمر اللوثرية، إذا تركوها وشأنها، عندما وجدوا لوثر بعد القضاء على ثورة الفلاحين يتفرغ لبناء صرح للكنيسة الجديدة، ويعلن إلغاء الديرية والرهينة ويتزوج من الراهبة كاترين بورا Bora ويشرع في وضع أساس العقيدة. وعندئذ طلب الأمراء الكاثوليك من الإمبراطور شارل الخامس أن يتدخل في الأمر. وكان الإمبراطور يخشى من وقوع الانقسام السياسى فى ألمانيا نتيجة الانقسام الدينى، إلا أنه كان من سوء حظ الكنيسة الكاثوليكية بصفة عامة أن الإمبراطور كان مشغولاً بنضاله مع فرانسوا الأول ملك فرنسا، كذلك كان الإمبراطور مهدداً بالتدخل العثمانى فى أملاك الإمبراطورية فى النمسا والمجر. وهذه الأسباب لم يتخذ الإمبراطور موقفاً حاسماً ضد اللوثرية وهى لاتزال فى بدايتها أو نشأتها، الأمر الذى أعطاها الفرصة حتى تقوى وتنتشر والذى جعل متعذراً مكافحتها بعد ذلك والقضاء عليها.

ولم تلبث أن ظهرت آثار هذه العوامل عندما عقد شارل الخامس المجلس الإمبراطورى الأول فى سبير Spire فى بافاريا (يونيو ١٥٢٦) لبحث المسألة الدينية والنظر فى موضوع تنفيذ القرار الذى اتخذته المجلس الإمبراطورى الذى عقد فى ورمس Worms فى يناير عام ١٥٢١ بطرد مارتن لوثر الخارج على القانون وإهدار دمه. تحريم تداول مؤلفاته، ولم يحضر الإمبراطور جلسات الدايت لانشغاله بمواجهة الحشود العسكرية العثمانية، ولذلك أناب عنه فى حضور جلسات المجلس الإمبراطورى ورياستها أخاه فريناند ملك النمسا، إلا أن المجلس أصدر قراراً فى صالح الحركة اللوثرية فحواه (إن لكل أمير الحق فى أن يعيش وأن يسلك فى موضوع قرار ورمس المسلك الذى سوف يسأل عنه أمام الله وأمام حضرة

صاحب الجلالة الإمبراطور) وقد أعطى هذا القرار لكل أمير الحق في أن يختار المذهب الديني الذي يريده في إمارته، وعلى ذلك فقد أصبح لأنصار لوثر في ألمانيا بفضل هذا القرار أيضا مركز معروف به.

ولكن لم يلبث أن تغير الموقف بعد أن نهبت جيوش الإمبراطور روما واضطر البابا مرغماً إلى قبول الصلح، ورأى شارك الخامس أن يخطو خطوة أخرى لحل المشكلة الدينية التي باتت تهدد البلاد الألمانية بانقسام ديني مذهبي خطير، فوجه الدعوة لعقد المجلس الإمبراطوري مرة أخرى في مدينة سبير في مارس ١٥٢٩ وهو الذي يطلق عليه دايت سبير الثاني، وفي هذا المجلس تقرر أن تكون قرارات ورمس الصادرة في ١٥٢١ نافذة المفعول، ثم ألغيت الحرية التي كانت قد أعطيت للأمراء في مجلس سبير الأول لاختيار المذهب الذي يريدونه.

ولم يكن من المنتظر ان يرضى اللوثريون بهذا القرار الأخير، فمند أن صدر قرار مجلس سبير الأول في عام ١٥٢٦ اعتبر الأمراء اللوثريون أن من حقهم الاستيلاء على أراضى الكنيسة في إماراتهم ولذلك فإن صدور قرار مجلس سبير الثاني في عام ١٥٢٩ معناه ضياع هذه الثروة من أيديهم، وقد شجع الأمراء على المضى في معارضتهم أن العثمانيين كانوا يزحفون في غضون ذلك الوقت على فيينا، فأعلن اللوثريون أنهم لا يتقيدون بقرار مجلس سبير الثاني واحتجوا عليه، وكان بسبب احتجاجهم هذا أن صاروا يسمون بالمحتجين Protestants فتحدوا بعملهم هذا سلطة الامبراطور، وأنذرت هذه الخطوة بانتقال النزاع من المناقشات السلبية إلى الحرب الأهلية، وفي هذه الظروف حاول الإمبراطور توحيد كلمة المسيحيين أمام العثمانيين - الذين لم يرفعوا الحصار عن فيينا إلا بعد جهود عظيمة في

أكتوبر عام ١٥٢٩ - فدعا الأمراء البروتستنت للاجتماع مع منافسيهم الكاثوليك في مجلس انعقد في أوجزبرج Augsburg في يونيو ١٥٣٠ للوصول إلى حسم الخلافات الدينية - ورأس الإمبراطور جلسات هذا المجلس، وضم معظم زعماء البروتستنت والكاثوليك على أمل أن يستطيع الفريقان الوصول إلى اتفاق مبدئي يلتقيان عنده. ولم يستطع مارتن لوثر حضور اجتماعات المجلس لأنه كان مهددا بالقبض عليه وإعدامه تنفيذا لقرار ورمس وكان من أبرز أعضاء البروتستنت فيليب ملانكتون الفيلسوف البهائية والذراع الأمين للوثر. وقد وضع فيليب ما يعرف باسم اعتراف أوجزبرج وهو يتضمن ثمانية وعشرين مادة حدد فيها المبادئ الأساسية للعقيدة اللوثرية تحديدا واضحا دقيقا. وقد اتسمت بطابع الاعتدال وروح المواءمة والمصالحة ووقع عليها تسعة من زعماء البروتستنت وأطلق عليها في ذلك الوقت اسم الاعتراف العظيم ولكن الإمبراطور الذي كان متأثرا بأراء من حوله من رجال الدين الكاثوليك في المجلس انحاز إلى هؤلاء فرفض المجلس اعتراف أوجزبرج، وصدرت تعليمات الإمبراطور بتنفيذ قرارات مجلس ورمس الأول (١٥٢١) والقضاء على البروتستنتية، وفي أواخر عام ١٥٣٠ انفض مجلس أوجزبرج بعد أن أعطى الإمبراطور البروتستنت مهلة قصيرة حتى يتخلوا عن آرائهم حقنا للدماء، وعندئذ أجاب الأمراء البروتستنت على هذا الإنذار بأن الفوا فيما بينهم اتحادا للدفاع عن مصالحهم ولرد القوة بمثلها، عرف باسم شمالكالديك Shemalkadic League عام ١٥٣١، واتخذ الموقف طابعا خطيرا عندما كون الأمراء الكاثوليك حلفا ضد حلف الأمراء البروتستنت عرف باسم حلف نورمبرج Noremberg League في عام ١٥٣٩، فعقد الإمبراطور مجلسا في راتزبون Ratisbon في عام ١٥٤١

لإنهاء الخلاف سلمياً، ولكن دون جدوى، وكانت آخر محاولة سلمية قام بها الإمبراطور قبل أن يلجأ لاتخاذ القوة وهو ما حدث في مارس عام ١٥٥١ عندما دعا البابا بول الثالث مجلساً دينياً في ترنت Trent لبحث الاختلافات الدينية القائمة ولكن البروتستنت رفضوا قبول الدعوة لأن الكاثوليك كانوا مسيطرين على هذا المجلس، وعندئذ قرر الإمبراطور نهائياً أن يستخدم القوة للقضاء على الانقسام الديني الذي هدد ممتلكاته فأخذ يحشد جيوشه، وفي هذه الظروف العصيبة مات مارتن لوثر في ١٨ فبراير عام ١٥٤٦.

أما النزاع البروتستنتي الكاثوليكي فقد استمر قائماً حتى أمكن لتوصل إلى تسوية في صلح أو جزبرج في فبراير ١٥٥٥، وكانت أهم شروط هذا الصلح هي:

أولاً: إقرار المبدأ الذي ظهر في مجلس سبير الأول (١٥٢٦) وهو القائل بأن لكل أمير الحق في اختيار المذهب الذي يريد سريانه في إمارته، واشترط الصلح على الأفراد الذين لا يريدون اتباع المذهب الذي لا يريده الأمير أن يغادروا الإمارة، وترك للأساقفة الحق في اختيار المذهب الذي يريدونه ولكن على شرط أن يترك كل أسقف يعتنق العقيدة الجديدة أسقفيته وأن يفقد وظائفه الدينية وتجدر الإشارة إلى أن المذهب الذي سمح باختياره إلى جانب الكاثوليكية كان المذهب اللوثرى فقط.

ثانياً: فصل صلح أو جزبرج في مسألة أملاك الكنيسة الكاثوليكية التي فقدتها منذ قيام الحركة اللوثرية، فنص هذا الصلح على أن أملاك الكنيسة التي انتزعت منها قبل عام ١٥٥٢ تبقى في حوزة الذين استولوا عليها سواء كانوا من رجال الدين أو من العلمانيين. أما أملاك الكنيسة التي

أخذت منها بعد عام ١٥٥٣ فهذه يجب إعادتها إلى الكنيسة.
وكانت هذه التسوية موضع نقد كبير لعدة أسباب أهمها.

أولاً: أن قواعد التسوية كانت من صنع الأمراء وحدهم، فلم تكفل رعاية مصلحة بقية أفراد الشعب، فقد تم تدعيم استقلال الأمراء عن الإمبراطور عملياً وصار للأمراء حرية التصرف في أخطر المسائل شأنها في ذلك الوقت. وهى المسألة الدينية، في حين أن هذا الصلح أهمل احترام الشعائر وعقائد الأفراد واقتصر مبدأ التسامح الدينى على الأمراء وحدهم ووجب على الفرد أن يتبع في المذهب والعقيدة ما يقرره الأمير وحده. إذا شاء أن يبقى في الأرض التى نشأ عليها

ثانياً: ما جاء فى الصلح خاصاً برجال الدين الذين يفقدون وظائفهم ومواردهم بمجرد اعتناقهم لمذهب لوثر، فقد رفض البروتستنت دائها الاعتراف بهذا المبدأ لأن الأخذ به من شأنه أن يفقدهم الأراضي التى استحوذوا عليها.

ثالثاً: أن هذا الصلح كان مقصوراً على اللوثرين وحدهم فأغفل أمر عقيدة أخرى لاتقل خطراً على اللوثرية وهى الكلفنية، فأغفل الصلح الاعتراف رسمياً بهذه العقيدة.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن صلح أوجزبرج - بالرغم من كل هذا النقد - ظل أساساً صالحاً للحياة السياسية والدينية فى ألمانيا مدة تزيد على خمسين عاماً، فلم تظهر عيوب هذا الصلح بشكل واضح حتى قامت حروب الثلاثين عاماً عند بداية القرن التالى.

انتشار الإصلاح الدينى فى أوروبا:

شقت الحركة اللوثرية طريقها وسط المصاعب والأخطار والدسائس

ووسط المنافسات السياسية بين حكام المقاطعات الألمانية وكوارث الحروب الدينية حتى انتهى بها الأمر إلى الاستقرار في شمالي ألمانيا بوجه عام، كما انتشرت العقيدة الجديدة في إنجلترا حيث توطدت دعائم الإصلاح الديني على أسس لوثرية في جوهرها.

وفي الشمال انتشرت اللوثرية في الممالك الإسكندنافية (الدنمرك والسويد) لأن هذه البلاد لم تخرج مفكراً أو مصلحاً دينياً كما حدث في ألمانيا وسويسرا، هذا بالإضافة إلى أنه كان يجمع السويد والدنمرك والنرويج منذ ١٥١٧ عهد كولمار Colmar ثم استقلت السويد نهائياً في عام ١٥٢٤ بزعامة جوستاف فازا Vasa الذي اعتنق المذهب اللوثري حتى يستولى على أملاك وأموال الكنيسة الكاثوليكية لحاجة الدول الجديدة التي أنشأها للمال، كما شجع فردريك الأول ملك الدنمرك والنرويج (١٥٣٤-١٥٤٤) الإصلاح الديني لأسباب لا تختلف في جوهرها عن أسباب تشجيع الإصلاح الديني في السويد.

ومع ذلك فلم تنتشر اللوثرية انتشاراً كاملاً في أوروبا كلها لعدة أسباب منها:

أولاً: صعوبة فهم العقيدة اللوثرية التي عجز كثيرون عن تفسيرها خصوصاً مسألة التبرير بالايمان.

ثانياً: اعتماد لوثر على تعزيد الأمراء فقط، مما جعل السواد الأعظم من الجماهير ينفضون من حوله.

ثالثاً: عدم محاولة لوثر نشر هذه العقيدة خارج ألمانيا، وقد أدى ذلك إلى وقوع الخلاف في صفوف اللوثريين أنفسهم بعد وفاة لوثر من جهة ثم إلى صعوبة التغلب على الكاثوليكية المنظمة، وبخاصة عندما امتنع لوثر

عن الالتجاء إلى القوة والعنف في نشر مذهبه، وقد ظهرت هذه النتيجة واضحة عندما أخذت الكنيسة الكاثوليكية تنظم شئونها وتصلح من مساوئها وتستعد للنضال من أجل الإبقاء على مذهبها بكل وسيلة. على أن النجاح الذي لقيه الإصلاح الذي نادى به مارتن لوثر بالطرق السلمية لم يلبث أن شجع على ذبوع وانتشار دعوات أخرى للإصلاح في أنحاء أوروبا على أيدي مصلحين يفضلون نشر مذاهبهم بالطرق السلمية أيضا، وكان في مقدمة هؤلاء زونجلي وكالفن.